

المصدر : الحياة
التاريخ : 23-09-2006
العدد : 15877
الصفحات : 10
المسلسل : 57

ملف صحفي



مرحلة جديدة تعتمد على مخرجات التعليم

الحكومة والقطاع الخاص معاً في السعودية والإصلاح الاقتصادي

المصدر : الحياة

التاريخ : 23-09-2006

الصفحات : 10

العدد : 15877

المسلسل : 57



□ الدم - فائق الهاني

■ وضعت السعودية خلال السنتين الماضيتين العديد من البرامج لدعم المواطن للقيام بدور فاعل في التنمية الشاملة والإسهام بنشاطه في إحداث رخائه ورفاهيته وتوفير جميع حاجاته إرثاً منها لدور المواطن المحوري في العملية التنموية كونه وسيطاً وهدفها.

وكان الدور البارز من خلال ضخ أموال طائلة لدعم البرامج التنموية التي تستهدف مساعدة القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع الحلاقة التي تنفذها الحكومة في التنمية التحتية، أو تطوير أنظمة وهيكلية الجانب التجاري والصناعي، الذي توكل مع انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، أو الاتفاقيات التجارية الأخرى الجاري التفاوض فيها.

وأخذ الدعم اشكلاً متعددة في مجالات مختلفة، في مقدمها الإعانات والقروض الميسرة من دون فوائد، من خلال عدد من المؤسسات التمويلية، وهي البنك الزراعي، وبنك التسليف، وصناديق التنمية العقارية، والتنمية الصناعية، والاستثمارات العامة، وقامت الحكومة بزيادة رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٩ بلايين ريال، ليصبح نحو ٩٢ بليون ريال، ورأسمال بنك التسليف

أرامكو السعودية، وهو أحد أكبر المشاريع النفطية في العالم، إضافة إلى «حرض، ومشروع أخرى في الجبيل وينبع، وكذلك مشروع إيصال المياه المحلاة إلى المدن. وهذه المشاريع هي عنوان عريش وواضح لحجم التغيير الذي أحدثته السعودية في انظمتها الاقتصادية لتفتتح الباب نحو بناء اقتصاد متنوع يشترك فيه القطاع الخاص إلى جانب الحكومة.

وفي اتجاه متوازن كانت الحكومة تطور أنظمة العمل ليتواءم النمو البشري مع نمو المشاريع الاقتصادية، وللخفيف من أعباء البطالة التي باتت تُخنق جيل الشباب. وكان أبرز عمل قامت به وزارة العمل هو تنفيذ حملة وطنية لتسجيل عدد العاطلين وسط تضارب الأرقام بشكل كبير. وبعد درس الطلبات من باحثين متخصصين وتبويبها تبين أن إجمالي السعوديين النكور المقدمين للعمل في الحملة بلغ ١٥٥,٥ ألف شخص، وكانت

الملاحظة الأبرز هي اكتشاف خلل واضح في مخرجات التعليم التي كان يعاني منها أصحاب العمل والعمال على حد سواء، ووضعت الوزارة في مقدم أولوياتها العمل على التطبيق الفعلي للسعودة وتوفير فرص العمل للشباب السعودي وحل مشكلة البطالة والحد من العمالة الوافدة وربط استقدامها ووجودها بالاحتياج الفعلي لسوق العمل. ونجحت الوزارة إلى حد كبير، إذ بلغ إجمالي تم توظيفهم من طالبي العمل المسجلين منذ بداية الحملة نحو ١٣٠ ألف طالب عمل، وإقامة مئات دورات التدريب لتأهيل طالبي الوظائف. وفي هذا الإطار، شهدت وزارة العمل على ضرورة تعاون أصحاب المنشآت وطلبي العمل معها في وضع خطط التوظيف والسعودة، مؤكدة أن الوظائف المشغولة في المنشآت الخاصة بغير سعوديين هي وظائف شاغرة إذا توافرت الشروط والمؤهلات لشغلها ب مواطن سعودي.

في هذه المشاريع العملاقة التي تشكل نقلة للأقتصاد السعودي وتأثيره في العالم. وجاء تمشين «الجبيل ٢» على يد الملك عبدالله خلال زيارته المنطقة الشرقية لرسم مرحلة جديدة من المشاريع التنموية والحضارية المهمة التي كانت تنتظرها السعودية منذ سنوات عدو. واعتبر اقتصاديون ومهتمون بالتنمية الحضارية، أن ما تم افتتاحه وتدشينه من مشاريع في القطاعات النفطية والصناعية والصحية والتعليمية يشكل مرحلة جديدة من المشاريع العملاقة التي ستشكل انطلاقاً للاقتصاد السعودي وزيادة كبيرة في الدخل القومي.

وكان الملك عبدالله دشّن أخيراً ٢٦ مشروعاً تابعاً للقطاعات الحكومية والخاص في مدينة الجبيل الصناعية، باستثمارات قدرت بنحو ٦٤ بليون ريال (١٧ بليون دولار)، ثم افتتح مشروع تطوير حقل الطيف وأبو سعة، لإنتاج النفط والغاز التابع لشركة

بمبلغ ٣ بلايين ريال، ليصبح ٦ بلايين ريال، لدعم القروض الميسرة التي يقدمها البنك مثل قروض الزواج وترميم المنازل ودعم أصحاب المهن والمشاريع المتوسطة والصغيرة. كما زاد رأسمال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ ١٣ بليون ريال، ليصبح ٢٠ بليون ريال، وبلغ إجمالي المبالغ التي أمر خادم الحرمين الشريفين بدعم بعض صنایق التنمية بها نحو ٢٥ بليون ريال، هي فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ.

يضاف إلى ذلك إشراك الحكومة للقطاع الخاص في عملية الإصلاح الاقتصادي، وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية للدخول في شراكات عملاقة تنفذ مشاريع استراتيجية، خصوصاً في مجال النفط والبتر وكماويات وقطاع الطاقة، باستثمارات تبلغ مئات البلايين من الدولارات، عرضتها شركتا «أرامكو السعودية» و«سابك» بالدرجة الأولى. ووجهت الحكومة الدعوة إلى المستثمرين من مختلف دول العالم للمشاركة